

تحقيق

# تنقيب واستخراج وتهريب: واشنطن تسطو على النفط السوري

يبرز النفط السوري في الشرف كمادة صراع متنامية بين الأطراف الفاعلة في هذا الملف، في ظل انتقال واشنطن من مرحلة حرمات الحكومة السورية من مواردها، إلى مرحلة السرعة العلنية. انتقاءً توازيه توقعات بتدخل روسي على الخط، للعمل على إعادة الحقول إلى سيطرة دمشق،

وحرمان الأخيرة من الاستفادة من موارد البلاد. أما أنقرة، فوجهت في الأيام الأخيرة، رسائل إلى مختلف الأطراف الدولية، بأنها يمكن أن توقف تهديدها باستئناف العمليات العسكرية في الشمال، مقابل الحصول على حصة من النفط السوري، بذريعة تأمين مورد للإنفاق على النازحين السوريين، ووطنيتهم في «المنطقة الآمنة». في المقابل، تدرك كل من روسيا وسوريا مخاطرات التحركات الأميركية. ولذا، فهما تسعيان لإعادة الحقول النفطية إلى سيطرة الحكومة، من خلال العمل على سحب الأكراد من تحت عباءة واشنطن، وإنجاز اتفاق يعيد السيادة الوطنية على منطقة شرق الفرات، ومن ضمنها حقول النفط. وبرز هذا التوجه الروسي من خلال تصريح نائب رئيس الوزراء الروسي، يوري بوريسوف، أثناء زيارته دمشق هذا الأسبوع، حيث أكد أن «حقول النفط والغاز ستعود تدريجياً إلى سيطرة الحكومة السورية». ويدرك الأكراد، من جهتهم، أهمية ملف النفط كعصر حاسم في أي تعافٍ حقيقي للبلاد. وانطلاقاً من ذلك، هم يسعون لإبرازهم كورقة كريمة مهمة تفاوضياً، في أي اتفاق تسعى موسكو لإنجازه بينهم وبين الحكومة السورية. وفق ما أوجى به إعلان القائد العام ل«قسد»، مظلوم عدي، في تصريحات إعلامية، أرادت إخراج نفسها من الاشتباك العسكري في الشمال، ووجدت ضالتها في ذلك النفط المحفوظ على ثقلها في أي حل سياسي، وإبقاء

معلومات عن بدء تعاون أميركي مع السعودية عبر شركة «أرامكو»، لاستثمار حقول النفط الموجودة ضمن مناطق سيطرة «قسد». إلا أن مصادر مطلعة على ملف النفط نفت لـ«الأخبار» صحة هذه المعلومات، مؤكدة في الوقت نفسه أن «الأميركيين يعملون على إعداد خطة شاملة لاستثمار أكبر كمية من النفط السوري خلال أقصر فترة زمنية ممكنة». وأوضحت المصادر أن «واشنطن قدمت عرضاً لشركتي أرامكو وإكسون موبيل (أمريكيتان) للبدء باستثمار النفط السوري الموجود في الشرق، وفق آلية تحقق أرباحاً مالية للطرفين»، مضيفة أن «العرض الأميركي لم يلق اهتمام الشركتين، بسبب نظام عمل شركات الاستثمار النفطية الكبرى، القائم على العمل في محيط آمن تماماً، ووفق عقود طويلة الأمد، وبوجود جهات محلية ذات مؤثوقية وشرعية في أي بلد تعمل فيه»، ما يعني أن عقود هذه الشركات يجب أن تمزج عبر اتفاق مع الحكومة السورية أو بموافقتها. وأشارت المصادر إلى أن «الشركات المذكورة ترى أن صاحب الحق الفعلي في الاستثمار هو لدى القيادة العسكرية، نظراً إلى طول الخط المراد استخدامه، وصعوبة تأمينه، ما يجعله عرضة للاستهداف العسكري المباشر. ومنذ الإعلان الأميركي عن إعادة بناء على ذلك، شرعت واشنطن في إعداد خطط لاستثمار بديل، عبر مَدّ أنابيب أو توفير صهاريج لنقل النفط إلى خارج البلاد، مع اعتماد خطة تعمل على رفع كميات الضخّ

والاستخراج اليومية، لتحقيق أكبر فائدة اقتصادية ممكنة في أقصر وقت. وضمن الخطط الأميركية في هذا المجال، زار وفد تقني مؤلف من 14 شخصية، بينهم أصحاب جنسيات عربية، حقول النفط في ريف دير الزور لدراسة واقع الحقول والآبار هناك، وإمكانية زيادة الكميات المستخرجة، ورفع مستوى الإنتاج. لتحقيق وارد أكبر من

معلومات عن بدء تعاون أميركي مع السعودية عبر شركة «أرامكو»، لاستثمار حقول النفط الموجودة ضمن مناطق سيطرة «قسد». إلا أن مصادر مطلعة على ملف النفط نفت لـ«الأخبار» صحة هذه المعلومات، مؤكدة في الوقت نفسه أن «الأميركيين يعملون على إعداد خطة شاملة لاستثمار أكبر كمية من النفط السوري خلال أقصر فترة زمنية ممكنة». وأوضحت المصادر أن «واشنطن قدمت عرضاً لشركتي أرامكو وإكسون موبيل (أمريكيتان) للبدء باستثمار النفط السوري الموجود في الشرق، وفق آلية تحقق أرباحاً مالية للطرفين»، مضيفة أن «العرض الأميركي لم يلق اهتمام الشركتين، بسبب نظام عمل شركات الاستثمار النفطية الكبرى، القائم على العمل في محيط آمن تماماً، ووفق عقود طويلة الأمد، وبوجود جهات محلية ذات مؤثوقية وشرعية في أي بلد تعمل فيه»، ما يعني أن عقود هذه الشركات يجب أن تمزج عبر اتفاق مع الحكومة السورية أو بموافقتها. وأشارت المصادر إلى أن «الشركات المذكورة ترى أن صاحب الحق الفعلي في الاستثمار هو لدى القيادة العسكرية، نظراً إلى طول الخط المراد استخدامه، وصعوبة تأمينه، ما يجعله عرضة للاستهداف العسكري المباشر. ومنذ الإعلان الأميركي عن إعادة بناء على ذلك، شرعت واشنطن في إعداد خطط لاستثمار بديل، عبر مَدّ أنابيب أو توفير صهاريج لنقل النفط إلى خارج البلاد، مع اعتماد خطة تعمل على رفع كميات الضخّ



شرعت واشنطن في إعداد خطط استثمار بديل، عبر مَدّ أنابيب أو توفير صهاريج لنقل النفط إلى خارج البلاد (تصميم: سنان عيسى)

## عقود جديدة لشركات روسية: محاولة لاستعادة الإنتاج المحلي

## عقود جديدة لشركات روسية: محاولة لاستعادة الإنتاج المحلي

بعد استعادة الدولة السورية سيادتها على مساحات واسعة من جغرافيا البلاد، وفي ظل الهدوء الذي تشهده اليوم غالبية المناطق السورية، يستحوذ قطاع النفط على الجزء الأكبر من الاهتمام المحلي على المستويين السياسي والأمني، وخصوصاً في ظل الإصرار الأميركي على حرمان الدولة السورية من مواردها في هذا المجال. وعلى الرغم من أن سوريا لم تكن من الدول الكبيرة المصدرة في المنطقة، إلا أنها كانت تحقق اكتشافاً ثانياً من النفط عالي الجودة، وتُصدّر الفائض منه، لكن الحرب التي اندلعت في البلاد منذ قرابة تسع سنوات أدت إلى توقف شبه تام للإنتاج، على رغم المحاولات الحكومية لإعاش القطاع، والاستفادة من الآبار التي تم تحريرها لتدوير عجلة الإنتاج من جديد. وفي فترة ما قبل الحرب، كان يصعب الوصول إلى أرقام دقيقة حول إنتاج النفط السوري، باعتبارها من القطاعات البعيدة عن التداول الإعلامي. إلا أن عام 2010 شهد نشر أولى الإحصائيات لوزارة النفط والثروة المعدنية السورية، والتي أعلنت فيها أن إنتاج البلاد من النفط يبلغ قرابة 385 ألف برميل يومياً.

بعد استعادة الدولة السورية سيادتها على مساحات واسعة من جغرافيا البلاد، وفي ظل الهدوء الذي تشهده اليوم غالبية المناطق السورية، يستحوذ قطاع النفط على الجزء الأكبر من الاهتمام المحلي على المستويين السياسي والأمني، وخصوصاً في ظل الإصرار الأميركي على حرمان الدولة السورية من مواردها في هذا المجال. وعلى الرغم من أن سوريا لم تكن من الدول الكبيرة المصدرة في المنطقة، إلا أنها كانت تحقق اكتشافاً ثانياً من النفط عالي الجودة، وتُصدّر الفائض منه، لكن الحرب التي اندلعت في البلاد منذ قرابة تسع سنوات أدت إلى توقف شبه تام للإنتاج، على رغم المحاولات الحكومية لإعاش القطاع، والاستفادة من الآبار التي تم تحريرها لتدوير عجلة الإنتاج من جديد. وفي فترة ما قبل الحرب، كان يصعب الوصول إلى أرقام دقيقة حول إنتاج النفط السوري، باعتبارها من القطاعات البعيدة عن التداول الإعلامي. إلا أن عام 2010 شهد نشر أولى الإحصائيات لوزارة النفط والثروة المعدنية السورية، والتي أعلنت فيها أن إنتاج البلاد من النفط يبلغ قرابة 385 ألف برميل يومياً.

الغاز في ريفي دير الزور الشرقي والحسكة الجنوبي. مع ذلك، شهد قطاع النفط بعض الانفراجات على حصدات الجيش من الشرقي، وسيطرة «وحدات الحماية الخديوية» على كامل آبار نفط رميلان، فيما تعاقب المنشآت لتدمير كبير جعلها ذات قدرة متدنية على التأخير في كمية الإنتاج المحلي، بينما بات أكثر من 95% من إنتاج النفط والغاز في البلاد في يد «قسد» والتحالف». ويُقدّر إنتاج حقول النفط في ريف دير الزور، الذي كانت تنولي العمل في معظم أجزاءه «شركة الفرات للنفط»، بنحو 50% من الإنتاج العام للبلاد، فيما كانت حقول الشدادي والهول والبرقة، والتي تتبع إدارياً مديرية حقول الجسرة، تنتج ما بين 28 ألفاً و30 ألف برميل يومياً في نهاية عام 2010 نحو 160 ألف برميل يومياً عبر حقول رميلان وكراشوك وسويدية، و14 محطة نفطية نصب فيها إنتاج أكثر من 1300 بئر نفط وغاز، وينتج منها الأكراد حالياً ما يزيد على 20 ألف برميل يومياً، أي 600 ألف برميل شهرياً. ومع سيطرة «قسد» على مناطق نفطية في ريفي الحسكة ودير الزور، ارتفع إنتاجها

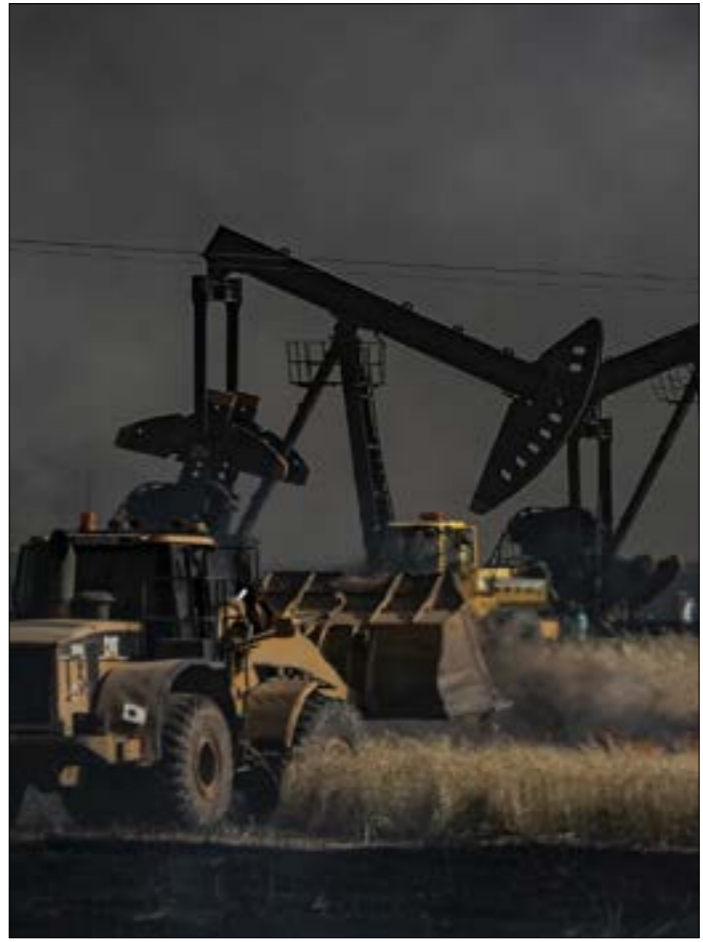
النفطي إلى قرابة 70 ألف برميل يومياً، بحسب إحصاءات محلية. في المقابل، ومع تصاعد الضغوط الاقتصادية على الحكومة السورية، وفي ظل صعوبة تأمين حاجتها من النفط الخام نتيجة انخفاض المخزونات من القطع الأجنبي، وتشديد الإجراءات الأميركية على توريد النفط إلى البلاد، عمدت الحكومة إلى محاولة الاستفادة من الآبار التي تم تحريرها؛ إذ عملت على صيانتها وإعادةها إلى الخدمة، وتمخّنت من رفع كميات الإنتاج فيها بشكل ملحوظ. ونجحت الجهود الحكومية في إعادة العمل إلى عدد من الآبار، أبرزها سلسلة آبار أراك والشاعر والهيل، مع بئر «دير عطية

2»، و«شريفة 2» و«شريفة 102»، وشرق الأراك، كما نجحت الدولة في رفع إنتاج البلاد من ألفي برميل في بداية عام 2017 إلى 16 ألف برميل مع نهاية عام 2018، ومن 6,5 ملايين متر مكعب من الغاز في عام 2017 إلى 13,5 مليون متر مكعب في نهاية عام 2018. وبحسب تصريحات مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة النفط السورية، محمد جيروبي، فإن إنتاج سوريا اليومي من النفط في عام 2019 «ارتفع إلى 24 ألف برميل من النفط، و17,8 مليون متر مكعب من الغاز»، وهي «أرقام قليلة جداً قياساً بماقي النفط الخارج عن سيطرة الحكومة السورية» وفق ما أوضح جيروبي. ووفق إحصاءات رسمية تعود إلى ما قبل الحرب، كانت سوريا تحتاج إلى 230 ألف برميل لتأمين احتياج نحو 23 مليون سوري. ولتدّ العقوبات الاقتصادية على قطاع النفط السوري صعوبة في تأمين الصيانة للآبار التي لحقتها في اعتماد هذه العملية على خبرات محلية، بالتعاون مع شركات روسية، لإنجاز صيانة آبار وخطوط في المنطقة الوسطى. وفي وقت غادرت فيه كامل الشركات الأجنبية التي تتعامل في قطاع الإنتاج والتنقيب عن النفط نتيجة

تردي الأوضاع الأمنية والعقوبات، أقرّ مجلس الشعب السوري مشروع قانون يتضمن المصادقة على عقود موقعة مع شركتي روسيتين للتنقيب عن النفط والغاز في سوريا. ويشمل المشروع عقدين وقعها في أيلول/سبتمبر الماضي، الأول بين وزارة النفط والثروة المعدنية وشركة «ميركوري» الروسية للتنقيب عن البترول وتنميته وإنتاجه في منطقتي «البلوك 7» و«البلوك 19»، والثاني بين الوزارة نفسها وشركة

لطالما اعتُبرت سوريا من المناطق الجاذبة لشركات النفط الإقليمية والعالمية، إذ كانت تعمل داخل أراضيها 11 شركة متخصصة في التنقيب وإنتاج واستثمار النفط والغاز. وتصدّرت شركة «شيل» البريطانية شركات الاستكشاف والإنتاج، بالإضافة إلى شركتي «بترو كندا» الكندية، و«إينا» الإيطالية، مع ست شركات أخرى عملت في قطاع الإنتاج، أبرزها «توتال» الفرنسية، والشركة الصينية الوطنية، و«سانتوبيك» الصينية، وثلاث شركات صغيرة أخرى، فضلاً عن شركتي «موريل بروم» و«لون إنيرجي» في مجال الاستكشاف. وتعرضت هذه الشركات لخسائر كبيرة بعد اندلاع الحرب في سوريا، بلغت نحو 6,4 مليار دولار، وفق إحصاءات صادرة عن وزارة النفط، نتيجة خسائر طاولت الإنتاج والمعدّات والتجهيزات، فيما خسرت الحكومة السورية 13 مليار دولار من الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى تدمير كبير طاول منشآت وآباراً وحقولاً بعد استهدافها من طائرات «التحالف الدولي»، والجماعات المسلحة التي تعاقبت على السيطرة على مناطق نفطية عديدة.

فيلادا» الروسية في منطقة «البلوك 23»، وأوضح وزير النفط والثروة المعدنية السوري، علي غانم، أن «البلوك 7» هو «حقل نفطي في منطقة الجزيرة (شرق الفرات)، ويمتد على مساحة 9531 كيلومتراً مربعاً، مضافاً أن «المشروع الموقع مع شركة فيلادا في البلوك 23 هو مشروع في حقل غاز يقع شمال دمشق، ويمتد على مساحة 2159 كيلومتراً مربعاً».



مثلت مرحلة خروج آبار النفط عن سيطرة الحكومة السورية واحدة من أصعب مراحل الضغط الاقتصادي على البلاد. ضغط جاءت العقوبات الأميركية لتكفله، مضاعفة صعوبة توفير حاجة السوريين من المحروقات، وجاعلة هذا الباب من أبرز الأبواب التي يُنفذ عبرها الحصار، ليؤثر في كل بيت ومنشأة في سوريا